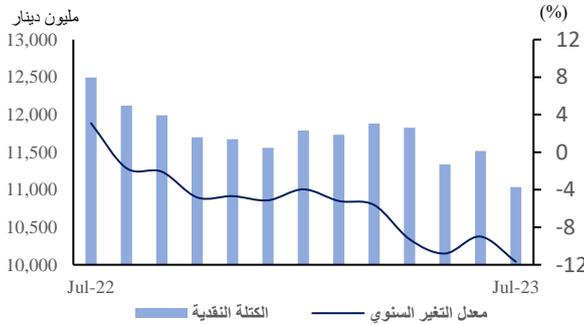


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

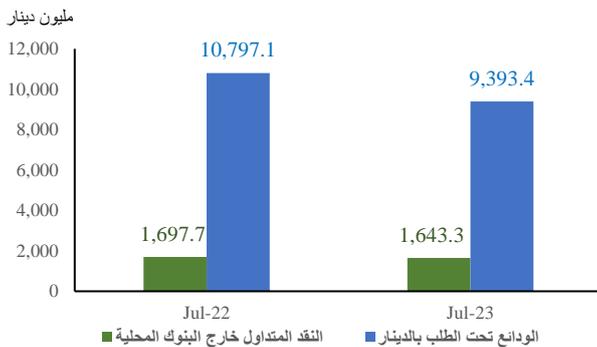
تراجعت قيمة رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 1.46 مليار دينار وبنسبة 11.7% لتبلغ قيمته نحو 11.04 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 12.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لتراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.40 مليار دينار وبنسبة 13.0% لتصل قيمته نحو 9.39 مليارات دينار، إلى جانب انخفاض قيمة النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.05 مليار دينار وبنسبة 3.2% لتصل قيمته نحو 1.64 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



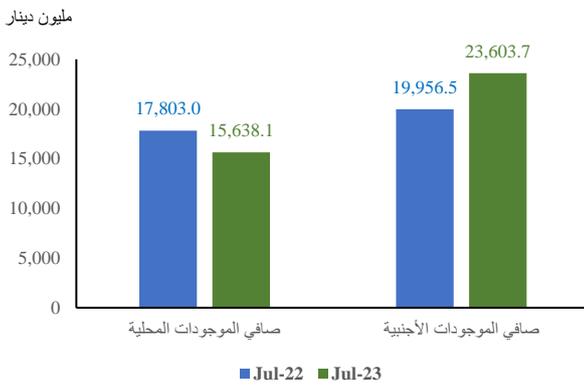
يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية دولة الكويت كما في نهاية شهر يوليو لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، وأبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 39.24 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.28 مليارات دينار وبنسبة 4.0%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالجهاز المصرفي بقيمة 3.37 مليارات دينار وبنسبة 47.5%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.49 مليار دينار وبنسبة 3.3%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 0.33 مليار دينار وبنسبة 0.7%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.54 مليار دينار وبنسبة 4.3%.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

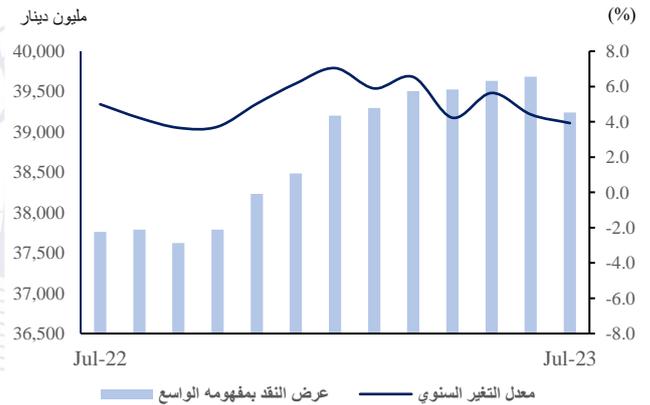
وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية شهر يوليو 2022 إلى نهاية شهر يوليو 2023، يمكن أن يعزى ارتفاع عرض النقد (M2) كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 3.65 مليارات دينار وبنسبة 18.3% من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 2.16 مليار دينار وبنسبة 12.2% من جهة أخرى.

شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.48 مليار دينار وبنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 39.24 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل نحو 37.76 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 2.94 مليار دينار وبنسبة 11.6% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.46 مليار دينار وبنسبة 11.7% من جهة أخرى.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)

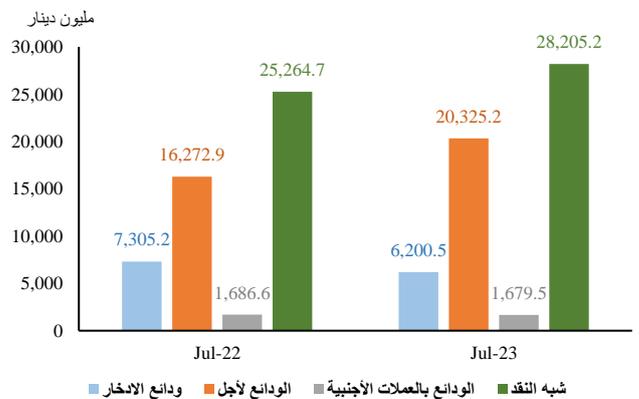


ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

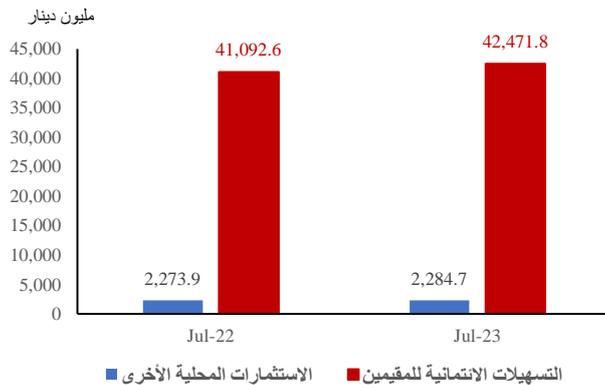
ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 3.28 مليارات دينار وبنسبة 4.0% لتبلغ قيمته نحو 84.76 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 81.48 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بنحو 3.26 مليارات دينار وبنسبة 16.8% لتبلغ قيمتها نحو 22.64 مليار دينار،

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



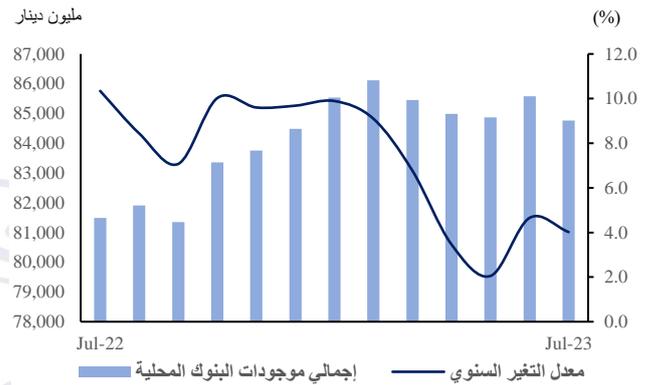
وتمثل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية حيث بلغت نسبتها نحو 52.8% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية شهر يوليو 2023، وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكل رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 94.9% من المطالب على القطاع الخاص)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى. كما تأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة 26.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، يليها المطالب على البنك المركزي بنسبة 9.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية كما في نهاية شهر يوليو 2023. هذا، وشكلاً مجموع نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 79.5% (وهي النسبة الأعلى فيما بين فترة المقارنة) من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل نحو 77.0% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (8): مكونات المطالب على القطاع الخاص



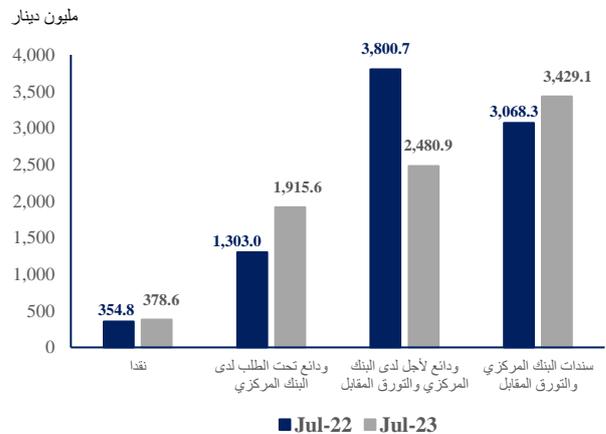
والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.39 مليار دينار وبنسبة 3.2% لتبلغ قيمتها نحو 44.76 مليار دينار، بالإضافة لارتفاع القروض للبنوك بقيمة 0.12 مليار دينار وبنسبة 13.3% لتبلغ نحو 1.01 مليار دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من مطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على المؤسسات العامة، والموجودات الأخرى بنسبة 30.5%، و32.2%، و3.8%، و0.3%، و11.5% لكلٍ منهم على الترتيب.

شكل (7): مكونات المطالب على البنك المركزي

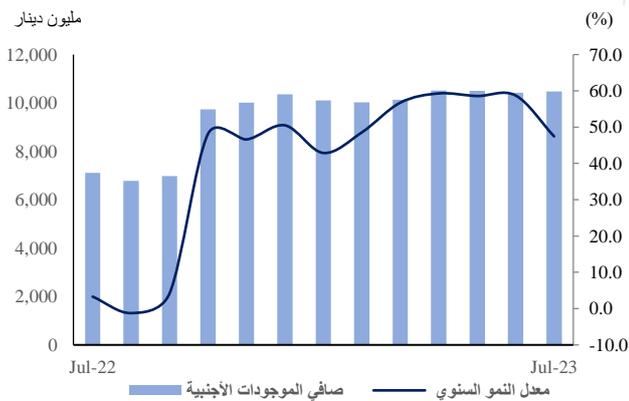


جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		يوليو 2023	يوليو 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
9.7	-3.8	-322.8	8,204.1	8,526.9	مطالب على البنك المركزي
0.5	-30.5	-184.1	419.0	603.2	مطالب على الحكومة
4.4	-0.3	-12.5	3,701.7	3,714.2	مطالب على المؤسسات العامة*
52.8	3.2	1,390.0	44,756.5	43,366.5	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
50.1	3.4	1,379.2	42,471.8	41,092.6	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.7	16.8	3,255.3	22,635.5	19,380.2	الموجودات الأجنبية
1.2	13.3	119.2	1,014.0	894.8	قروض للبنوك
1.5	-32.2	-615.8	1,294.9	1,910.7	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.2	-11.5	-354.0	2,733.5	3,087.5	الموجودات الأخرى
100.0	4.0	3,275.3	84,759.3	81,484.0	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

شكل (9): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر يوليو 2023 بما يعادل 3.37 مليارات دينار وبنسبة 47.5% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.48 مليارات دينار مقابل ما يعادل نحو 7.11 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.26 مليارات دينار وبنسبة 16.8% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية (تمثل نحو 14.3% من رصيد إجمالي المطلوبات) بنحو 0.12 مليار دينار وبنسبة 1.0% من جهةٍ أخرى.

شكل (10): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.49 مليار دينار وبنسبة 3.3% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.19 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 45.70 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.3% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.64 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتصل قيمتها نحو 18.55 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل نحو 17.91 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.60 مليار دينار وبنسبة 3.9% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 15.89 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023. كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 2.3% لتبلغ قيمتها نحو 1.94 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 5.0% لتبلغ قيمتها نحو 0.42 مليار دينار. هذا، واستمر التراجع (على أساس شهري منذ نهاية ديسمبر 2022) في الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 0.30 مليار دينار.

كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تشكل نسبة 60.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 0.85 مليار دينار وبنسبة 3.0% ليبلغ نحو 28.64 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل نحو 27.79 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وسجل الجزء النقدي الموجه لقطاع العقار (يمثل نسبة 33.2% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 20.1% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بنحو 0.06 مليار دينار ونسبته 0.7% لتبلغ قيمته نحو 9.50 مليارات دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 9.43 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن جانبٍ آخر، ارتفع الجزء النقدي الموجه لقطاع الإنشاء بنحو 0.19 مليار دينار وبنسبة 9.5% لتبلغ قيمته نحو 2.18 مليار دينار (تمثل نسبة 7.6% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 4.6% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 1.99 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

كذلك شهدت التسهيلات الممنوحة لكلٍ من الخدمات الأخرى، والتجارة، وشراء أوراق مالية (أفراد، وشركات ومؤسسات)، ومؤسسات مالية غير البنوك، وقروض للبنوك، والخدمات العامة، والزراعة وصيد الأسماك ارتفاعاً بنسبة 3.9%، و5.7%، و5.4%، و23.3%، و13.3%، و43.8%، و61.3% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع النفط الخام والغاز، والصناعة بنسبة 8.8%، و4.4% لكلٍ منهما على الترتيب من جهةٍ أخرى.

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

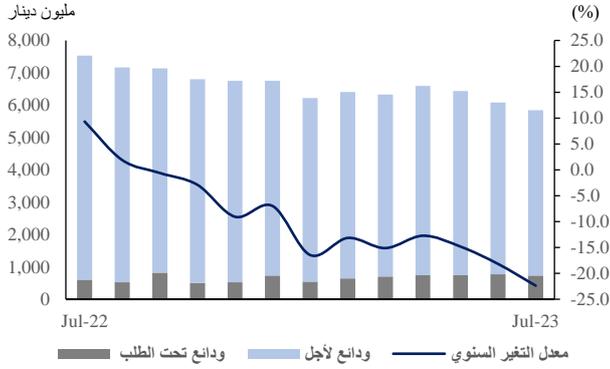
النسبة للإجمالي (%)	التغير		يوليو 2023	يوليو 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.3	3.6	640.5	18,548.4	17,907.9	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	2.3	44.0	1,942.0	1,898.1	الاستهلاكية
33.7	3.9	598.7	15,885.8	15,287.1	الإسكانية
0.6	-6.9	-22.2	300.6	322.8	السكن الخاص والنموذجي
0.9	5.0	20.0	420.0	400.0	أخرى
60.7	3.0	845.4	28,639.1	27,793.7	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
7.2	5.7	184.7	3,399.0	3,214.3	التجارة
5.0	-4.4	-108.0	2,373.8	2,481.7	الصناعة
0.1	61.3	12.2	32.1	19.9	الزراعة وصيد الأسماك
6.6	5.4	160.5	3,137.9	2,977.4	شراء أوراق مالية
20.1	0.7	64.2	9,498.6	9,434.4	العقار
4.6	9.5	190.1	2,184.7	1,994.5	الإنشاء
2.1	13.3	119.2	1,014.0	894.8	قروض للبنوك
2.6	23.3	228.3	1,209.9	981.6	مؤسسات مالية غير البنوك
4.2	-8.8	-192.4	2,002.5	2,194.9	النقط الخام والغاز
0.4	43.8	52.1	171.1	118.9	الخدمات العامة
7.7	3.9	134.4	3,615.7	3,481.2	الخدمات الأخرى
100.0	3.3	1,485.9	47,187.5	45,701.6	الإجمالي

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص "المقيم" مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية (بما نسبته 44.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر يوليو 2023). وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 4.9% و 6.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر يوليو 2023.

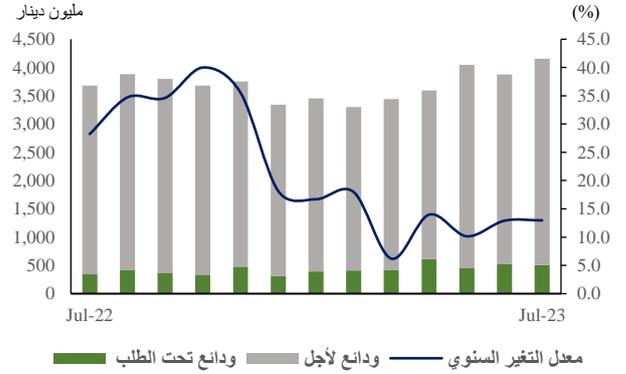
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 0.33 مليار دينار وبنسبة 0.7% لتبلغ قيمته نحو 47.60 مليار دينار في نهاية شهر يوليو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 47.27 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية إلى زيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 1.54 مليار دينار وبنسبة 4.3% لتبلغ قيمته نحو 37.60 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.48 مليار دينار وبنسبة 13.0% لتبلغ قيمته نحو 4.15 مليارات دينار في نهاية شهر يوليو 2023. وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.69 مليار دينار وبنسبة 22.4% حيث بلغت قيمته نحو 5.85 مليارات دينار.

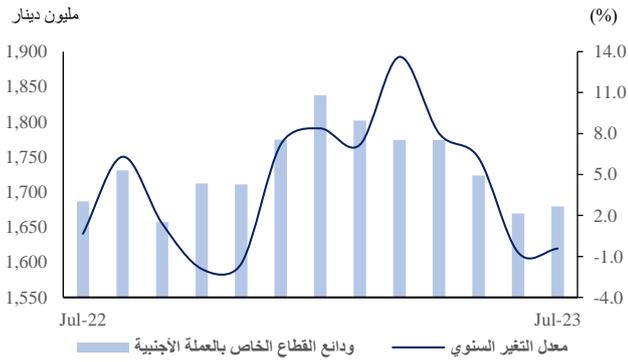
شكل (12): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (11): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (14): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

